اقتراض مجموعة السبعة من الخارج

كحصة من إجمالي الناتج المحلي، تتصدر المملكة المتحدة القائمة

تملك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دين خارجي على مستوى البلدان الأكثر ثراء في العالم (مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة، أو مجموعة السبعة)؛ ولكن كحصة من إجمالي الناتج المحلي، تتصدر المملكة المتحدة القائمة. فإجمالي الدين الخارجي القائم على المملكة المتحدة (في حيازة الأجانب) تجاوز إجمالي ناتجها المحلي بأربعة أضعاف في عام ٢٠١١، وهو ما يعزى بصفة أساسية إلى دورها كمركز مالي نشيط. وكانت لدى فرنسا وألمانيا وإيطاليا كلها نسب تجاوزت ١٠٠٪.

وكان الدين الخارجي للولايات المتحدة – ١٥ تريليون دولار في عام ٢٠١١ — مساويا لإجمالي ناتجها المحلي. وقد ارتفع هذا الرقم بصورة كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية (من ١١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦)، لسبب جزئي هو تمويل عجز كبير في المالية العامة.

تملك الولايات المتحدة أكبر دين خارجي على مستوى مجموعة السبعة.

(إجمالي الدين الخارجي، بتريليونات الدولارات، نهاية الفترة)

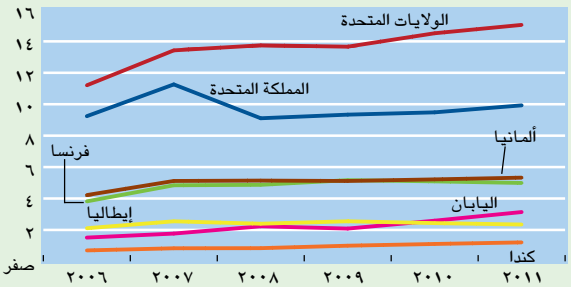

إلا أن إجمالي الدين الخارجي لبلد ما لا يقدم في حد ذاته صورة كاملة لظروفه المالية. فمستوى الدين الخارجي يمكن أن يتغير نتيجة لإعادة توزيع الخصوم القائمة من المقيمين المحليين إلى المقيمين الأجانب. كذلك فإن أحد العوامل المهمة في قدرة البلد على تحمل صدمات معاكسة هو مستوى أصوله الخارجية. وتوجد لدى المراكز المالية الدولية مثل المملكة المتحدة مستويات مرتفعة من كل من الدين الخارجي والأصول الخارجية.

ولتقييم القوة المالية لبلد ما، يتعين أن ننظر إلى وضع الاستثمار الدولي لديه. ويبين صافي وضع الاستثمار الدولي – الفرق بين الأصول

الدين الخارجي لمجموعة السبعة ونسب وضع الاستثمار الدولي ترسم صورا مختلفة.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، نهاية ٢٠١١)

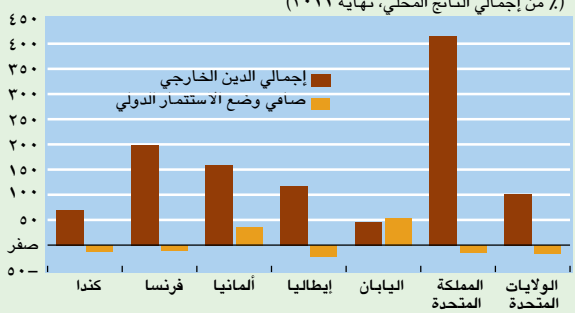

ملحوظة: تشمل خصوم وضع الاستثمار الدولي خصوم الدين الخارجي والخصوم الخارجية في صورة حصص ملكية ومشتقات مالية. وفي حالة فرنسا والولايات المتحدة، تتعلق نسب وضع الاستثمار الدولي بعام ٢٠١٠.

جزء كبير من الدين مستحق لبنوك.

(إجمالي الدين الخارجي، ٪ من المجموع، نهاية الفترة)

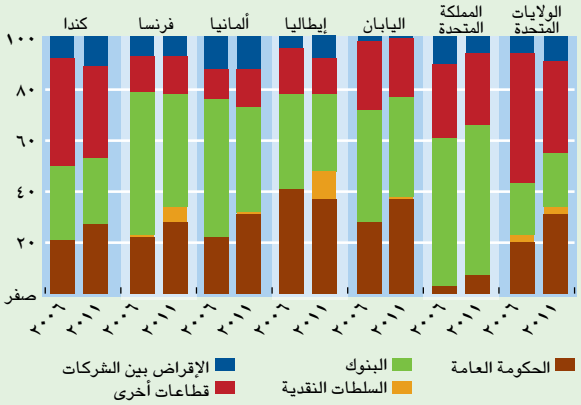

الخارجية والخصوم الخارجية — صافي الاقتراض من (أو صافي الإقراض إلى) بقية العالم. وترسم نسب الأصول والخصوم الخارجية الكلية في بلدان مجموعة السبعة صورة مختلفة جدا للمراكز الخارجية. ففي عام ٢٠١٠، كان مركز اليابان وألمانيا دائنا صافيا، بينما كانت مراكز البلدان الخمسة الأخرى في مجموعة السبعة مقترضا صافيا.

وفيما يتعلق بتكوين الدين الخارجي في عام ٢٠١١، فقد كانت أكبر حصة في فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة مستحقة لبنوك. وفي الولايات المتحدة وكندا، كانت أكبر حصة هي «قطاعات أخرى» (الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية بالدرجة الأولى)، يليها دين الحكومة العامة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، زادت حصة الدين الخارجي للحكومة العامة في كل بلد في مجموعة السبعة عدا إيطاليا. وكانت هذه الزيادة تعزى جزئيا إلى الأزمة المالية، التي أسفرت عن زيادة الاقتراض من أجل الإنفاق الاجتماعي وخفض الاقتراض والإنفاق من جانب الأعمال التجارية. وكان تراجع حصة إيطاليا يعزى إلى قيام سلطاتها النقدية بزيادة الاقتراض في إطار خطوط مبادلة العملة التي أنشأها البنك المركزي الأوروبي لتلبية احتياجاته من السيولة.

عن قاعدة البيانات

هذه البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتوفر قاعدة البيانات هذه بيانات مفصلة عن إجمالي الدين الخارجي لما مجموعه ١٠٩ اقتصادا، يشترك ٦٧ اقتصادا منها في المعيار الخاص لنشر البيانات. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات هذه في الموقع الإلكتروني التالي: *www.worldbank.org/qeds*.

إعداد تامارا رازين ومارسيلو دينيزون ومارتين مكاناغا من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.